الأمم المتحدة

A/62/111

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2007
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة الثانية والستون

البند ١٠٥ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٣

الجزائر ٣

شيلي ٤

العراق ٤

المغرب ٤

* A/62/50.

260707 230707 07-41385 (A)

أولا – مقدمة

١ – دعت الجمعية العامة في قرارها ١٠١/٦١، في جملة أمور، جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية التي جرى التفاوض بشأنها على نطاق متعدد الأطراف وذات الصلة بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛ وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، بالاشتراك، في جملة أمور، في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية العامة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مراعية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب واستناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ – وقد وجهت، بهذا الصدد، مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى جميع الدول الأعضاء تطلب تقديم آرائها بشأن هذا الموضوع. وحتى اليوم، وردت ردود من حكومات الجزائر وشيلي والعراق والمغرب وقد أدرجت تلك الردود في الفرع ثانياً أدناه. وسيتم إصدار أي ردود إضافية ترد من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ – ترحِّب الجزائر بالإجماع السائد في الجمعية العامة بشأن القرار المتعلق بـ ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، الذي يشكِّل، مع إعلان برشلونة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واحدا من الوثائق النادرة التي اعتُمدت بتوافق الآراء في مجال السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ – وعن طريق تقديمها، وبدعمها المنتظم والمستمر لمثل هذا القرار، تساهم الجزائر في الجهود الرامية إلى جعل المنطقة الأوروبية المتوسطية منطقة سلم واستقرار، وهي بذلك تجسِّد التزامها الثابت بتعزيز التعاون والتضامن بين بلدان المنطقة.

٣ – ومن هذا المنظور، لا يسع الجزائر إلا أن ترحِّب بتمسُّك المجتمع الدولي بمفهوم الأمن الجماعي الذي يلقى حاليا قبولا لدى جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتبقى الجزائر مقتنعة بأن الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لدى مختلف المحافل إنما يعزز تماما المسعى الرامي إلى تعزيز تقارب الشعوب وإرساء السلام والاستقرار عن طريق الحوار.

٤ – إن وحدة مصير شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط جعل الحوار أمرا ضروريا ومناسبا وهو ما يجري تعميقه باستمرار بفضل تعدد المبادرات المشتركة الرامية إلى وضع أُطر للتشاور بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ومن تلك المبادرات تحديدا، الشراكة الأوروبية – المتوسطية، ومنتدى البحر الأبيض المتوسط، وإطار ٥+٥ والحوار المتوسطي مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وتدل مثل تلك المبادرات في الواقع على الوعي المتنامي للارتباط الوثيق بين الأمن في أوروبا والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٥ – وبما أن الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا عضويا بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا نرى بأن أمن هذه الأخيرة لا يتحقق إلا بتحقق أمن واستقرار ضفتها الجنوبية. ومن هنا فإننا على اقتناع بأن أي تصور لمستقبل منظومة الأمن في المنطقة الأوروبية يجب أن يتضمَّن البُعد المتوسطي وأن يستند إلى الأمن كوحدة غير قابلة للتجزئة والتي يمكنها بهذا الشكل أن تحافظ على المصالح المشروعة لجميع الأطراف في المنطقة الأوروبية – المتوسطية.

٦ - وتعتقد الجزائر بأن إشكالية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن تُعالج ضمن إطار شامل يراعي مصالح وشواغل البلدان على ضفتي البحر، سواء على المستويات السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الإنسانية. ويجب أن تعكس هذه المعالجة احترام دول المنطقة الأوروبية - المتوسطية لمبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها بالإضافة لحق شعوب هذه المنطقة في تقرير المصير. وعليها أيضا أن تتضمن التزاما كاملا بمبادئ عدم التدخل في شؤون الآخرين، وعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة، وفقا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

٧ - وبناء على ذلك، يتعين على دول الشراكة الأوروبية - المتوسطية أن تضع سياسات لا ترمي إلى تثبيت خطوط الفُرقة بين الشمال والجنوب، بل توجد مجالات تضامن من شأنها المساعدة على تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي البحر. وهنا يقع التحدي الذي يواجه جميع بلدان المنطقة معا والذي يتعيَّن عليها التصدي له بروح إيجابية من التضامن والانفتاح.

٨ - ومن هذا المنظور، لا يجب اقتصار المشروع الطموح لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطية على حرية الحركة للسلع والخدمات فقط بل يجب أن يلتزم بالقضاء على مسألة تفاقم التفاوت القائم في التنمية بين شمال وجنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويجب أن يتوسَّع تدريجيا ليشمل تنقُّل الأفراد والتبادل الإنساني حيث أن دعم الفرد وازدهاره يشكِّل غاية هذا العمل.

٩ - ويكمن أكبر تهديد للأمن في المنطقة قبل كل شيء في التزايد المقلق للتفاوتات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وإن السماح بإقصاء وتهميش قطاعات كاملة من مجتمعات الضفة الجنوبية، التي عانت من الضعف بسبب الآثار السلبية الناتجة عن برامج التكيُّف الهيكلي، لن يترك المجال أبدا أمام المبادلات التجارية الحرة لخلق الازدهار المشترك إلا من خلال تعاون يسعى إلى إيجاد حلول موثوق بها لقضايا التنمية الرئيسية.

١٠ - وفي إطار العولمة، كانت بلدان الضفة الجنوبية تأمل في حصول تناغم بين مساري النمو والتنمية فقدمت تضحيات عديدة نتج عنها عمليات تكيُّف مؤلمة وآثار اجتماعية غير محتملة. واليوم تلاحظ هذه البلدان أن التفاوتات في التنمية بين الشمال والجنوب لا تزال تتفاقم محدثة تداعيات عديدة كالنزوح من الأرياف، وعمليات الهجرة والعنف والتعصب.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - نتفق مع الرأي القائل بأن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط بأمن أوروبا وهو بدوره يرتبط بالسلام والأمن الدوليين. ونؤيد، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها بلدان تلك المنطقة في السعي إلى إيجاد حل لمشاكلها بالوسائل السلمية.

٢ - ونضم صوتنا إلى الذين يطالبون دول منطقة البحر الأبيض المتوسط بالانضمام إلى جميع صكوك نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة.

العراق

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ٢٠٠٧]

في ضوء موقع العراق الجغرافي، وعلاقاته السياسية والاقتصادية الجيدة مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، يؤيِّد العراق جميع سُبُل تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة. ونود انتهاز هذه الفرصة للإشارة إلى أن معالي وزير خارجية العراق شارك كضيف في مؤتمر القمة الأوروبي - المتوسطي الأخير الذي عُقد في برشلونة بإسبانيا في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - يؤكد المغرب مجددا تمسكه بأهداف السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويعيد توجيه نداءاته إلى جميع دول المنطقة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز أوجه التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي، واتجاهات السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

٢ - ولا تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتأكيد منطقة متكاملة، بسبب تفاوتاتها الاقتصادية، واختلافاتها الثقافية، وتبايناتها السياسية والعسكرية. ومع ذلك، فإن تداخل إشكالياتها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإنساني يعتبر حافزا لإقامة سلام للمنطقة قائم على أساس التعاون المتعدد القطاعات حتى تستعيد هذه المنطقة توجهها المبدئي باعتبارها منطقة للسلام والمبادلات.

٣ - ويتطلب البناء المفاهيمي والسياسي لمنطقة الأمن المشترك التي تجمع بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تضع في الاعتبار جميع عوامل انعدام الأمن الذي يؤرق شعوب المنطقة، وضع نهج عالمي للأمن يكون متعدد الأبعاد في مضمونه ومتكامل في مسعاه.

٤ - وفي الواقع، فإن المخاطر التي يتعرض لها معظم البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشير في الواقع إلى أن استقرارها، الحالي والمستقبلي، يتأثر بالعوامل المتراكمة للتخلف وبالأزمات الاقتصادية والسياسية.

٥ - وتشكل الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية قوى محركة جديدة لعكس اتجاه التدهور في مؤشرات التنمية البشرية، وفرصة حقيقية للقضاء على الفقر، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والحد من عمليات الهجرة غير المشروعة، والقضاء على الجريمة عبر الوطنية، وعمليات التهريب غير المشروع للأسلحة، والتي سيؤدي انتشارها إلى تهديد أمن الشعوب والاستقرار في المنطقة بأكملها.

٦ - ووعيا من المغرب بمسؤولياته، بوصفه أحد العناصر الفاعلة النشطة على المسرح السياسي الدولي، فإنه يؤيد عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح بانضمامه إلى النظم الدولية والإقليمية لعدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات تحديد التسلح ونزع السلاح والامتثال لها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر إجراء التجارب النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واثنين من بروتوكولاتها الرئيسية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

٧ - ودفعت جهود المغرب والتزامه بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح المجتمع الدولي إلى أن يعهد إليه بمسؤوليات عديدة في هذا المجال، ولا سيما انتخابه عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)؛ ورئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)؛ ورئاسة اللجنة السادسة للجمعية العامة والتي اضطلع المغرب خلالها بدور بناء محبذ لظهور توافق الآراء، حيث رأس عملية إقرار الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٤؛ ومنصب نائب رئيس لجنة مسائل نزع

السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى) في عام ٢٠٠٥ محبذا لاعتماد الصك الدولي المتعلق بتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة؛ ورئاسة مؤتمر نزع السلاح (٢٠٠٤).

٨ - ويمر تعزيز تدابير بناء الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط حتما عبر تعزيز الحوار والتعاون والتشاور بشأن المسائل الإقليمية والتضامن الفعال بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

٩ - وفي هذا السياق، يعمل المغرب بدون كلل على إثراء الإطار المفاهيمي للعلاقات الأوروبية - المتوسطية، وتحسين هياكلها وآلياتها وتوسيع نطاق برامجها. ومن الأوفق تعزيز وتحسين إطار التعاون الثري والعالمي الذي تتيحه الشراكة الأوروبية - المتوسطية، والذي يتسم محتواه بأنه متعدد الأبعاد ومتنوع، لصالح البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق تخصيص الموارد والسبل اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة.

١٠ - ويعتبر الحوار ٥+٥ هيكلا حسن التأثير وجهازا يرمي إلى وضع تدابير لبناء الثقة بين الشمال والجنوب ولا سيما فيما بين بلدان الجنوب. وفي الحالة الأخيرة، يتعين أن يتيح التغلب على مصاعب الحوار دون الإقليمي. ويعتبر فعالا من حيث احتوائه على مشاريع عملية، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، والرقابة البحرية، والسلامة الجوية وحماية المدنيين التابعين لدول ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

١١ - ويتعين أن تتعلق أبعاد التطور المستقبلي لهذا الحوار، من وجهة نظر المغرب، باستيفاء البرامج الأمنية لضفتي البحر الأبيض المتوسط، واعتماد نهج للأمن متعدد الأبعاد يشتمل على مجمل التحديات والتهديدات التي تترصد بالمنطقة، والمعالجة المتكافئة والمتوازنة لمجمل المشاكل والتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي، والبحث عن سبل تعاون عملية جديدة في إمكانها الإسهام في بلوغ أهداف هذا الحوار.

١٢ - ويساهم نهج البحر الأبيض المتوسط لمنظمة حلف شمال الأطلسي ببعده العملي والمحدد في الحوار المتوسطي. وقام المغرب بتقييم تجربته في تقديم الدعم إلى العمليات التي يضطلع بها الحلف في منطقة البلقان. ومن هذا المنظور، يتعين التوصية بإتباع أساليب عملية عديدة ترمي إلى تحسين التعاون بين الشمال والجنوب، لا سيما في مجال تقديم المساعدة في حالات الكوارث والتعاون البحري في المجالين العسكري والمدني.

١٣ - وأدت مشاركة المغرب في قوة الأمن الدولية في كوسوفو وقوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي العملية الأوروبية ALTHEA (قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي) والموجودة في الواقع في البوسنة، إلى اعتبار المغرب شريكا قيِّما لحلف شمال الأطلسي وللسياسة الأوروبية للأمن والدفاع. ويعتبر هذا الشكل من التعاون العسكري

إسهاما ملحوظا في جهود المملكة المغربية لحفظ السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٤ - وفي نهج مبتدع وقائم على المشاركة يرمي إلى تعزيز دينامية الحوار، استضاف المغرب في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الاجتماع الأول لمجلس شمال الأطلسي التابع للحلف مع الدول السبع الواقعة بجنوب البحر الأبيض المتوسط. وأتاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالقيام بطريقة عملية بتنفيذ توصية مؤتمر قمة استانبول لعام ٢٠٠٤، الرامية إلى تزويد الحوار بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بإطار أكثر طموحا وأعرض يربط بين تعزيز التشاور السياسي الذي يرمي إلى توسيع نطاق التعاون العملي بهدف معالجة مجمل المشاكل والتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي.

١٥ - ومن نفس هذا المنظور الذي يرمي إلى توسيع نطاق التعاون الأوروبي - المتوسطي، استضاف المغرب في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الأسبوع المتوسطي الحادي عشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي دلّل على تطور كيفي للتعاون الثنائي بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في جنوب البحر الأبيض المتوسط والذي يركز على الأبعاد الإنسانية والاقتصادية ويتجاوز النهج الأمني الذي ساد منذ سنوات.

١٦ - وأكدت المقترحات الإيجابية التي ترمي إلى جعل الهجرة أحد عوامل التنمية الاقتصادية، وتعزيز الشراكة المتوسطية من أجل مكافحة الهجرة السرية، وحماية الحقوق وتوضيح واجبات المهاجرين، وكذلك تنفيذ سياسات الإدماج الفعال، الاهتمام المشترك لضفتي البحر الأبيض المتوسط في جعل هذه العملية أداة دينامية مثمرة موّلدة للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية.

١٧ - وبهذه الروح ومن أجل تعزيز دينامية هذا الحوار بين الشمال والجنوب، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري بشأن الهجرة والتنمية، الذي نُظم في الرباط يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتمثل هدفه في التوصل بين الشركاء الأفارقة والأوروبيين إلى حلول دائمة لتحدي الهجرة. وأتاح هذا المؤتمر، وهو الأول من نوعه الذي أتاح إطارا للتشاور بين كبار المسؤولين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وضم ٣٠ دولة أوروبية و ٢٨ دولة أفريقية، وتوصل إلى اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل يتعلق بثلاثة مواضيع أساسية لتنظيم ظاهرة الهجرة، ولا سيما تعزيز التنمية، بما في ذلك وضع صكوك مالية تحفز التنمية المشتركة وتنمية المعارف والخبرة الفنية، وتسهيل الهجرة الشرعية، بواسطة وضع برامج للتعاون، وأخيرا مكافحة الهجرة غير المشروعة، عن طريق تعزيز قدرات مراقبة الحدود

القومية لبلدان العبور والمغادرة، والتعاون التنفيذي في مجال الشرطة والقضاء، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وآليات التمويل وكذلك الإطار المؤسسي لهذه الإجراءات.

١٨ - ويعيد المغرب، الذي يتمسك بمفهوم عدم إمكانية انقسام الأمن، تأكيد ضرورة توسيع نطاق دائرة التضامن الأوروبي - المتوسطي ليشمل مناطق أخرى، ولا سيما في القارة الأفريقية التي تعاني من الفقر، وعدم الاستقرار، والأمراض، واتجاهات ظواهر انعدام الأمن، ولا سيما عمليات الهجرة، وتحركات اللاجئين، وعمليات التهريب غير المشروع للأسلحة والمخدرات والبشر، وكذلك الجريمة عبر الوطنية. وهذا المفهوم، الذي يعني ''الأمن للجميع''، يجبذ اعتماد نهج عالمي، يجري إقراره بصورة مشتركة، لخدمة السلام والأمن ويقوم على أساس المسؤولية المشتركة بين بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

١٩ - ويعيد المغرب تأكيد أن الإطار الجدلي ذي المستويات الثلاث، الوطني والإقليمي والدولي، هو وحده الكفيل بإضفاء التماسك والفعالية اللازمين على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، يتعين الإشارة إلى تلاقي النُهج بين المغرب وشركائه الأوروبيين، والتي تدور حول مفهوم الأمن العالمي، مع الربط بين الهاجس الأمني والشواغل الإنسانية.

٢٠ - وفي هذا المجال، يدعو المغرب إلى التزام متجدد ومعزز وتضامني، في إطار مسعى عالمي ومتعدد الأبعاد، قائم على أساس المسؤولية المشتركة والثقة المتبادلة وموجه بحسم نحو تضافر الجهود التي تكفل أخذ مجمل التحديات للأمن المشترك في الحسبان.

٢١ - وتعتبر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتدعيم الديمقراطية بندان أساسيان في متابعة أهداف السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ أنه يعتبر في السياق الراهن، المتمثل في دولة تلقى سيادتها الاحترام وتتم المحافظة على سلامتها الإقليمية، أفضل ضمان لأمن شعوبها وشعوب البلدان المجاورة.

٢٢ - وسيشكل اتفاق أغادير الإقليمي للتبادل الحر، دون شك، خطوة هامة على طريق زيادة الازدهار وفي عملية التكامل الإقليمي. كما أن الإنشاء المرتقب في عام ٢٠١٠ للمنطقة الأوروبية - المتوسطية للتبادل الحر أصبحت ضرورة بصورة متزايدة.

٢٣ - ويتطلب ظهور تهديدات عالمية جديدة، مثل الإرهاب، أكثر من أي وقت مضى، مضاعفة الجهود لفائدة التعاون المتضافر والمنطلق القادر على تقديم الردود المناسبة على هذه التحديات.

٢٤ - والمغرب، الذي كان ضحية هو نفسه، في مرات عديدة، لحوادث إرهابية، على اقتناع بأن نفس التهديد يترصد دون تمييز لمجمل أعضاء المجتمع الدولي. وهو يضع تصورا لعمله لمكافحة الإرهاب ويبرم في إطار ثلاثي الأبعاد: وطني وإقليمي ودولي. وقد انضم كذلك إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب، وأقر القانون الوطني لمكافحة الإرهاب وتعاون بصورة وثيقة مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٢٥ - وتلزمنا الطبيعة المعقّدة لظاهرة الإرهاب وقدرته على الحركة، والذي يستفيد من الحدود والهويات الوطنية، بالاستعاضة عن إطار العمل المحدد على نطاق عالمي بنهج إقليمي معدل بصورة أفضل ومعزز بدرجة أكبر. وسيعتمد هذا البعد دون الإقليمي على مكتسبات الحوار الأوروبي - المتوسطي (لا سيما حوار ٥+٥)، والأخذ في الاعتبار كذلك الخبرات الوطنية المختلفة لبلدان الضفة الجنوبية التي اكتسبت، بسبب مواجهتها في فترة مبكرة للغاية لتصاعد التطرف المليء بالكراهية، خبرة يتعين الاستفادة منها في هذه المعركة.

٢٦ - وأتاح تعزيز التعاون بين المغرب والبلدان المجاورة له بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي تجسد في توقيع إعلان نيس في ختام أعمال المؤتمر الثاني عشر لوزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، الذي ضم إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وفرنسا، ومالطة، والمغرب، وموريتانيا تعميق التعاون في مجالات الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة، والحماية المدنية.

٢٧ - وتمثل تعزيز هذا التعاون في إبرام اتفاقات ثنائية عديدة في مجال الأمن لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط مثل مصر، والجماهيرية العربية الليبية، وإسبانيا، وفرنسا. ويجري التفاوض بشأن مشاريع اتفاقات جديدة مع تركيا والبرتغال.

٢٨ - وهناك مجال أيضا للإشارة إلى التوقيع في أيار/مايو ٢٠٠٦ على اتفاق ثنائي بين وزيري داخلية المغرب وفرنسا في مجال الشرطة الفنية والعلمية، وكذلك إقرار البرلمان الوطني للقانون ٠٥/٤٣ بشأن مكافحة غسيل الأموال. وفي إطار نفس هذا القانون، تنص المادة ٣٨ على إجراء إداري بتجميد ممتلكات الأشخاص المشتبه في صلاتهم بمؤسسة إرهابية، والذي يكلف باضطلاع ''خلية الاستخبارات المالية'' المقبلة بهذا الإجراء. وسيتيح هذا القانون تصويب أحد المخالفات التي أشارت إليها لجنة مكافحة الإرهاب خلال بعثة التقييم التي قامت بها للمغرب في عام ٢٠٠٣.

٢٩ - وعلى الصعيد العملي، جرى تسجيل أوجه تقدم ملحوظ بواسطة المغرب في مجال مكافحة تهريب المخدرات، ولا سيما مكافحة الاتجار بالقنب. وقد حيا هذه الجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وثيقة نُشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٧ معنونة التقرير العالمي بشأن المخدرات، ٢٠٠٦. وأتاح التعاون التنفيذي بين المغرب وفرنسا وإسبانيا والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب كشف بعض الشبكات الإرهابية العاملة في المغرب.

٣٠ - وشرع المغرب أيضا في تعزيز التعاون في مجال الشرطة عن طريق توسيع نطاق شبكات الاتصال الرسمية والتعاون مع فرنسا وإسبانيا، وإنشاء فرق مشتركة (الدرك الملكي/الحرس الوطني) لمراقبة الحدود البحرية، الذي تُرجم بانخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة، بأكثر من ٥٠ في المائة، لوصول المهاجرين إلى الشواطئ الإسبانية وفي تبادل الخبراء والتدريب بين المغرب وشركائها، لا سيما في مجال الإرهاب البيولوجي والنووي.

٣١ - وفي هذا الصدد، يرى المغرب أنه من المفيد الإشارة إلى الحاجة الملحة لدوائر مكافحة الجريمة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بالنهوض في مجال تدريب الأفراد وفي الإمداد بالمعدات التكنولوجية بهدف التصدي للتحديات الجديدة التي طرحها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويتعين تقديم مساعدة تقنية، لا سيما تلك المنصوص عليها في الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٣٢ - ويبرر الهاجس الأمني الذي يتعلق، بالنسبة للمغرب، بالنطاق الساحلي - الصحراوي، ولا سيما بعمليات التهريب التي تجري فيه أساسا في الأسلحة وفي غياب الرقابة الحدودية، والذي يشكل مجالا يتسم بالتراخي ويحبذ نشاط الشبكات الإرهابية، مشاركة المغرب في المعركة مع حلفائه الاستراتيجيين وانفتاحه على المبادرات البنّاءة التي ترمي إلى تنمية هذه المنطقة الفقيرة واستقرار مجمل المنطقة المغربية. وتقدم مبادرة ''زاوية الساحل''، التي تقدم مساعدة تقنية إلى القوات الأمنية لبلدان المغرب، وعملية ''Flintlock'' التي ترمي إلى مكافحة الإرهاب وقطع الطريق عبر الحدود، وعملية ''Medshark/Majestic Eagle 04'' التي يشرف عليها حلف شمال الأطلسي، والمبادرة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب التي توفر برنامج للمساعدة على مدى خمس سنوات في المجال العسكري، ومجال مكافحة الإرهاب والحكم الرشيد، وهي بمثابة برامج لمكافحة الإرهاب.

٣٣ - وأدت جهود المغرب الملحوظة، التي تلقى قبولا في هذه المعركة، إلى وقوع الاختيار عليه لاستضافة الاجتماع الأول للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وتستهدف إنشاء شبكة للدول المشاركة للوقاية من خطر الإرهاب النووي ومكافحته.

٣٤ - واعتمد هذا الاجتماع وثيقتين رئيستين، هما إعلان الرباط والمرجعيات اللتين تؤكدان الأهداف الرئيسية للمبادرة، وهي إحصاء ومراقبة وحماية المنشآت النووية، وكذلك المواد النووية والمواد المشعة، بهدف الوقاية من الأنشطة الإرهابية النووية. واشتمل الهدف أيضا على التوصل إلى تعاون بشأن تبادل المعلومات، وتقديم المساعدة في حالة وقوع حوادث، والتعهد بعدم توفير المأوى للإرهابيين الذين يخططون لشن هجمات إرهابية نووية، وكذلك تنظيم حلقات دراسية بشأن مواضيع رئيسية وما يتصل بها من مواضيع فرعية.

٣٥ - ويرجو المغرب توسيع نطاق هذه المبادرة التي تتميز بنهجها العملي والتنفيذي وارتكازها على سلطة الإحالة القضائية الدولية القائمة، وهو ما يجعلها بمثابة مساهمة فعالة وكافية في إطار جهود مكافحة الإرهاب النووي وأداة مناسبة لتعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال.

٣٦ - وتتصل مكافحة الإرهاب أيضا بإقامة سلام دائم واختفاء بؤر التوتر. وتكمن هنا أيضا إحدى أبعاد المشاركة الاستراتيجية للمغرب من أجل بناء المغرب الموحد على أسس سليمة، باعتبار ذلك أحد عوامل الاستقرار في المنطقة.

٣٧ - ويُعتبر النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أحد المفاتيح الرئيسية للاستقرار في المنطقة. وهو يُبرِز العمل في الأبعاد المختلفة للمجتمع الدولي وعجزه عن فرض تسوية عادلة ودائمة للنزاع. وعدم حل هذا النزاع يغذي التيارات المتطرفة ومعها الإرهاب الغامض.

٣٨ - وفي مواجهة هذه التهديدات وأمام هذه التحديات، يبدو الأمن والاستقرار معا بمثابة ثروة مشتركة يتعين الحفاظ عليها وهدفا استراتيجيا يتعين اتباعه. ولذلك، يتعين على المغرب وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط أن يظلوا متيقظين ومشاركين بطريقة تضامنية في المعركة المشتركة لاستئصال جذور الإرهاب وهدم هياكله.